الفصل الثالث

وظائف الجامعة المعاصرة

بصرف النظر عن الدخول فى المناقشات التى تثار عادة حول المقصود بوظائف الجامعة، وما الفرق بين الوظائف والأغراض ؟ وما الفرق بينها وبين الأهداف ؟ أقول بصرف النظر عن الدخول فى المناقشات التى تثار عادة حول هذه التعريفات فإننا فى الواقع نعرف ماذا نعنى عندما ننطق بأحد هذه المسميات . وسواء كان الكلام عن الأهداف أو الغايات أو الأغراض أو الوظائف فإن المقصود يتعلق بدور الجامعة ومسؤولياتها . وهو يتعلق بأساس وجود الجامعة . أى لماذا وجدت الجامعة وماذا نريد من وراء إنشائها ؟ والواقع أن المعالجات العلمية قد تختلف فى تفسيماتها للموضوع والعناوين التى تعالج الأفكار تحتها . وعلى الرغم من هذا الإختلاف فإن المضمون يكاد يكون متشابها فى معظم الأحوال . ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسية هى :

١- إعداد القوى البشرية .

٢- البحث العلمى .

٣- التنشيط الثقافى والفكرى العام .

وسنحاول أن نعالج كل نقطة على حدة بشئ من التفصيل فى السطور التالية :

١- إعداد القوى البشرية :

من أهم الوظائف التى ارتبطت بالتعليم الجامعى منذ نشأته فى العصور الوسطى الإعداد للمهن المختلفة فى الآداب والقانون والطب واللاهوت . وهذا أساس التقسيم الرباعى للجامعة الذى ساد منذ تلك الفترة آل إلى الجامعات الحديثة . وأثر فى نشأتها وتحكم فى توجيهها حتى العصور الحديثة .

وقد تطورت التخصصات الجامعية مع تطور العلوم المختلفة . واستحداث تخصصات جديدة . ففى القرن التاسع عشر بدأت الجامعة تهتم بالإعداد لمهنة التدريس والمهن الأخرى كالهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والإجتماعية . فلم تعد

هذه الميادين مجالا للهواة من المثقفين . بل أصبحت تخصصات أساسية فى الجامعة . وفى القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الأعمال والصحافة والإعلام وعلوم المكتبات والاقتصاد والسياسة والشؤون العالمية . وقد كان ظهور المنظمات الدولية دافعا قويا لها . فاهتمت الجامعات بدراسة العلاقات السياسية الدولية والإقتصاديات الدولية . ومع التطور العلمى الكبير تجد الجامعة نفسها أنها مضطرة لإفساح المجال لتخصصات جديدة تفرض نفسها باستمرار . فالجامعة تقوم على التخصص . وإذا كان التعليم العام يهدف إلى إكساب عموميات الثقافة فإن الجامعة تهتم بخصوصيات الثقافة . ومن هنا كان الهدف الرئيسى للجامعة هو التخصص الذى يقوم على أساس تقديم تعليم عال متخصص ومستوى عال من المعرفة . وهذا هو ما يميز الجامعة عن التعليم العام . وعلى الجامعة أن تنمى لدى طلابها الإتجاه الصحيح نحو التخصص والمعرفة بصفة عامة وأن تزودهم بالمهارات التى تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم .

ويمكن أن ينظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المدربه على أنها مؤسسة إنتاجية . لأنها تنتج هذه الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التى تتحمل المسؤولية فى المجتمع . ويمكن أيضا أن ينظر إلى الجامعة على أنها إستثمار فى الموارد البشرية باعتبار أن رأس المال البشرى لا يقل أهمية عن رأس المال المادى . بل إن رأس المال البشرى يمثل أهمية حيوية . فبناء المصانع والمدارس والمستشفيات أمر سهل ولكن تكوين الكوادر البشرية المدربة من مهندسين ومعلمين وأطباء لازمين لهذه المؤسسات يعتبر عملية أساسية وتحتاج إلى وقت طويل . إن إعداد المهندس أو المعلم يحتاج إلى حوالى ١٧ أو ١٦ سنة . وإعداد الطبيب يحتاج إلى حوالى ١٩ سنة . وإذا ارتفعنا إلى المستويات الأعلى فى الكفاءة البشرية نجد أنها تحتاج بالطبع إلى سنوات أطول قد تصل إلى ٢٥ سنة أو أكثر . وهذا يبين بوضوح مدى أهمية الثروة البشرية . ولهذه الأهمية شهد العصر الحديث ظاهرة تسمى «بهجرة العقول البشرية» وهو موضوع سنتناول تفصيل الحديث عنه فى مكان آخر . كما شهد ظواهر أخرى مرتبطة بها كالتجسس الصناعى مثلا .

وتسهم الجامعة بدور مباشر فى تنمية إقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج . ومن هنا يتضح أن الجامعة من أهم ركائز التقدم الاقتصادى والإجتماعى وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه ، ومسؤوليتها فى هذا أضخم فى الدول النامية . لأن عليها الإسراع بمعدل النمو لتعوض ما فاتها . وهى إزاء هذه المسؤولية الضخمة تعمل بموارد محدودة وفى مناخ مثبط على عكس الجامعة فى الدول المتقدمة حيث تعمل فى واقع يعطيها إندفاعة قوية وفى مناخ يشدها ويؤازرها . وبهذا يصبح العبء أكثر على جامعات المجتمعات النامية فى إعداد الكوادر البشرية الضرورية للنهوض بهذه المجتمعات .

ومن أهم المشكلات التى تتصل بدور الجامعة فى إعداد القوى البشرية ما يتعلق بالربط بين مجالات العمل والتخصص الجامعى . وكيف تستطيع الجامعة أن تّعد الخريجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة . وهذا يعنى ضرورة وجود تقديرات للقوى العاملة وتركيب هذه القوى العاملة فى الدول على مستوى سنوات مستقبلة . وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول استحدثت أسلوب التنبؤ بالنمو المنتظر فى حجم القوى العاملة فى التخصصات المختلفة إلا أن هذا الأسلوب لم يحقق نجاحا كاملا . بل إن التقارير التى نشرت عن تقديرات القوى العاملة فى الدول الإشتراكية التى اشتهرت بهذا الأسلوب قد أوضحت نقط ضعف كثيرة فيه .

ولكل دولة أسلوبها الخاص فى تحديد التخصصات الجامعية وتحديد أعداد الطلاب فى هذه التخصصات . وغالبا ما تكون السلطات الجامعية على وعى باحتياجات القوى العاملة ولو بصورة تقديرية على المدى القريب . وهناك أيضا نوعية ومواصفات الخريج اللازم لمختلف التخصصات . وهذا يعنى أن الجامعة لابد أن تطمئن إلى أن خريجها تكتمل فيه المواصفات المطلوبة لقطاعات العمل والتخصصات المختلفة . كما أن على الجامعة أيضا أن تواجه التخصصات الجديدة التى تنشأ باستمرار نتيجة تقدم المعرفة . وعلى الجامعة أيضا أن تواجه زيادة الطلب الاجتماعى عليها . وهو فى تزايد مستمر نتيجة لنمو السكان من ناحية وتفجر المطامح والآمال من ناحية أخرى .

إن المطالب تتزايد باستمرار على التعليم الجامعى . كما أن توقعات المجتمع منه تتزايد باستمرار أيضا . ولم يعد التعليم الجامعى مكتفيا بإعداد المتخصصين على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فقط . وإنما إمتد بدراساته ودرجاته العلمية للماجستير والدكتوراه إلى جانب الدبلومات العالية والمتخصصة . ومع أن الإعداد للدرجات الجامعية العليا قد يتداخل مع الوظيفة الثانية للجامعة وهى القيام بالبحوث فمما لا شك فيه أن التقسيم بين هذه الوظائف هو تقسيم إصطلاحى ومن الصعب وضع حدود فاصلة بينها . ولقد اتسعت وظيفة التعليم الجامعى المعاصر لتشمل إلى جانب الإعداد للمهن والكوادر العالية مهمة التدريب الحديث أيضا . فلم تعد الجامعة تكتفى باعداد المهنيين فحسب وانما أخذت على عاتقها أيضا مسؤولية تدريبهم بعد إعدادهم . وأصبح التدريب الحديث مسؤولية من مسؤوليات الجامعة تستطيع من خلاله نشر الإتجاهات الحديثة فى مجالات التخصص المختلفة . وهكذا يتكامل الاعداد والتدريب كوظيفة رئيسية كبرى للجامعة فى ظل مفهوم متكامل من التربية الجامعية المستمرة .

وفى ختام كلامنا عن دور الجامعة فى إعداد القوى البشرية نود أن نشير إلى ما كتبه فى عام ١٩١٤ ويليام جراهام سامنر W.Sumner متأثرا بالدراوينية الإجتماعية أن المليونيرات هم نتاج عملية اختيار أو انتقاء طبيعى . ذلك أنه قد ينظر إليهم على أنهم ممثلون اختيروا طبيعيا بواسطة المجتمع للقيام بعمل معين . وهذا الكلام لا يقلل من دور الجامعة فى اعداد القوى البشرية عالية الكفاءة لأن هذا الإعداد يدخل ولاشك فى عملية هذا الاختيار أو الانتقاء الطبيعى بل وقد يسرع بها .

٢- البحث العلمى :

من المعروف أن الجامعات على اختلاف شاكلتها لها دور فى البحث العلمى والتدريس . ولكن الأهمية النسبية التى توليها الجامعات لكلا الدورين يختلف من جامعة لأخري بل وفى داخل الجامعة نفسها بين التخصصات المختلفة . فهناك جامعات لها سمعة عالمية فى البحث العلمى بينما نجد أن بعض اقسامها تركز على التدريس والتفوق فيه . وبعض الجامعات فيها بحث علمى جيد وأخرى لا يوجد بها .

وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال توجد جامعات لها سمعة طيبة فى التدريس ولكنها لا تحظى بنفس السمعة فى البحث العلمى . ومن بين حوالى ٣٥٠٠ جامعة ومعهد للتعليم العالى فى أمريكا ما يقرب من نصفها يقوم بالبحث والتدريس معا . أما النصف الباقى فمعظمه تدريس . ومعظم أعضاء هيئة التدريس مشتغلون بنصاب تدريس كبير مما لا يترك لهم وقتا للبحث .

ويعتبر البحث العلمى أحد الأعمال الثلاثة التى يستند إليها التعليم الجامعى فى مفهومه المعاصر . فعلى الجامعة دور هام فى تنمية المعرفة وإغنائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمى الذى يعتبر ركنا رئيسيا من أركان الجامعة . ولا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقى إذا هى أهملت البحث العلمى أو لم تعطه الإهتمام الذى يستحقه . ويجب أن تكون الجامعة لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الإهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها . ويجب أن تحرص الجامعة على رسالتها فى البحث العلمى وتدريب المشتغلين به . بل ويجب أن تعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من أنشطتها العلمية . وتستطيع الجامعة فى هذا المجال أن توفر المناخ العلمى للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وغيرها من مصادر علمية . وتوفر إستخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء . وبهذا تعمل الجامعة على التنمية الذاتية والتدريب الذاتى لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين الذين تعدهم الجامعة .

والجامعة لديها القدرة على تنمية المعرفة وإغنائها بما تملكه من رصيد ثقافى خلفها . وبما تضمه من كفاءات علمية بشرية . فهى مجتمع المثقفين والعلماء . وهى مجتمع التخصصات المختلفة فى كل ميادين المعرفة الأدبية والعلمية والنظرية والتطبيقية . ويجب أن تعمل الجامعة أيضا على إجتذاب العلماء المتازين إليها وأن تعهد إليهم بتربية علماء المستقبل الذين سيحملون الرسالة بعدهم . وبهذا تستطيع الجامعة أن ترسى قواعد متينة لاستمرار ابحث العلمى بها . ولكن اذا كان كل عضو من هيئة التدريس يقوم بالتدريس فهل من المفروض أن يقوم كل عضو فيها البحث العلمى ؟ الواقع أن البحث العلمى ضرورى لرفع مستوى التدريس الجامعى . ومن هنا

يصبح البحث العلمى وظيفة لكل عضو من هيئة التدريس . وليس من الضرورى أن يتساوى الجميع فى ذلك . فمنهم من يكرس وقتا للتدريس أكثر منه للبحث . ومنهم من يهتم بالبحث العلمى ويعطى له وقتا كبيراً يكون عادة على حساب الوقت المخصص للتدريس .

والواقع أن هناك مشكلات كثيرة تتصل بالبحوث العلمية فى الجامعات ومدى قدرة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها على الوفاء بالتزاماتها . وقد حاولت بعض الجامعات ولاسيما الفرنسية أخيرا التغلب على هذه المشكلة بفصل البحث عن التعليم . وذلك بانشاء وحدات للبحوث مستقلة عن وحدات التعليم فى داخل الجامعة. ولكنها لم تحل المشكلة . ومما لاشك فيه أن الزيادة الكبيرة فى أعدادطلاب الجامعات وما يتصل بذلك من زيادة فى أعباء التدريس على الأساتذة إلى جانب مسؤلياتهم الإدارية تستنفذ معظم وقت الأساتذة . ولا تمكنهم من إعطاء البحوث حقها . بل إن الجامعات تعمل بطريقة غير مقصودة على تشجيع الأساتذة على ترك البحث العلمى عندما تمنحهم أجورا على المحاضرات الإضافية . قد يقال إن الأساتذة يقومون ببحوث علمية في الجامعة . ولكن معظم هذه البحوث فردية وليست جماعية . وغرضها محدود . وبالتالى يكون إسهامها أو الاستفادة منها محدودة . وذات غرض نفعى شخصى بالدرجة الأولى . وهى غالبا تجرى لخدمة أغراض الترقية إلى الوظائف الأعلى فى التدريس الجامعى . وهناك ناحية أخرى تتعلق بقلة مخصصات البحوث فى الميزانية . ويبدو أن الجامعات العربية تعتبر البحوث العلمية شيئا لا يستحق الاهتمام الكبير لدرجة أن البيانات الإحصائية تشير إلى حقيقة مخزية هى أن ما تخصصه الجامعات العربية للبحوث العلمية لا يتمشى مع ما تخصصه الجامعات المتقدمة لهذا الغرض .

وهناك صعوبة أخرى بالنسبة للبحوث هى قلة البحوث الجامعية التى تمولها هيئات القطاع الخاص فى المجتمع مثل قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة . وذلك لعدم وجود علاقات وطيدة بين الجامعة وهذه الهيئات . كما أن الجامعات قد ترفض أحيانا التعاون فى البحوث التطبيقية لزيادة اهتمامها بالبحوث التى توجد فى مختلف الدول ، فهى بما لها من ميزانية وتفرغ للبحث تعمل الشئ الكثير . ومع أن

هذه البحوث تعتمد على جهود أساتذة الجامعة فإن الفائدة النهائية لا تنسب إلى الجامعة .

والواقع أن الجامعات إذا كانت مراكز قوية للبحث العلمى فإن هذا لا يعنى أن تحتكر المجال لنفسها . بل يجب أن تتعاون مع هيئات البحث العلمى الأخرى ، ومن خلال هذا يمكن أن تتسع دائرة البحث العلمى . وتتملئ روافده . وهناك نقطة أخيرة تتعلق بنوع البحوث المطلوبة فى الجامعات : هل هى البحوث الأساسية أم التطبيقية ، والنظرية أم العلمية والوسيلية أم الغائية وكلها مترادفات لمسميات واحدة .

والواقع أن التقسيم بين هذه البحوث هو تقسيم مصطنع لأن البحوث العلمية لها قيمتها وأهميتها بصرف النظر عن نوع هذه البحوث* فالبحوث الأكاديمية أساس للبحوث التطبيقية . والتطبيق لابد له من أساس نظرى يسنده . وعلى كل حال فالمسألة تتعلق بأولويات البحوث . وهي خاضعة لظروف الجامعة والدولة التى تعمل فيها . وبالنسبة للدول العربية والدول النامية يجب أن تتركز البحوث على المشكلات العاجلة والملحة التى تفرضها مطالب التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وهكذا ينزل التعليم الجامعى من أبراجه العالية ليهتم إلى جانب البحوث العلمية الأكاديمية بالبحوث الميدانية والتطبيقية . وبهذا يصبح للتعليم الجامعى دور هام فى التعرف على المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ودراستها على أسس علمية واقتراح الحلول الممكنة لعلاجها . ويصبح التعليم الجامعى منشطا للمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع . وفى المجتمعات المتقدمة نجد تعاونا وثيقا بين هذه المؤسسات وبين التعليم الجامعى ومن خلال الإمكانيات العلمية المتخصصة للتعليم الجامعى تستطيع هذه المؤسسات أن تجد لديها الرأى والمشورة بل والحلول للتغلب على مشكلاتها .

وباختصار نقول إن البحوث والدراسات العليا بالجامعة يجب أن تستهدف تنشيط كلا النوعين من البحوث :

---

* لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ارجع لكتاب لنفس المؤلف بعنوان البحث التربوى وكيف نفهمه . عالم الكتب . القاهرة .

أ - البحوث والدراسات الأساسية التى تسمى أحيانا الأكاديمية أو النظرية وهذه مطلوبة من أجل نمو المعرفة وتقدمها .

ب- البحوث والدراسات التطبيقية وهذه على جانب كبير من الأهمية ويجب أن تعطى الاهتمام الذى يحقق فاعليتها ووظيفتها وتكون هذه البحوث عادة بالتنسيق بين الجامعة وبين المؤسسات الصناعية والتجارية والتربوية على المستوى القومى والاقليمى . ويجب أن تكون الجامعة فى خدمة دراسة مشكلات هذه المؤسسات ومساعدتها على إيجاد الحلول لها .

٣- التنشيط الثقافى والفكرى العام :

يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة . فللجامعة دور طليعى فى مجال الثقافة للنهوض بالمجتمع . ذلك أن الجامعة مركز إشعاع ثقافى للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته . وتحاول أيضا من خلاله أن تعالجها . ولا يقتصر دور الجامعة فى التنشيط الثقافى والفكرى على المجتمع الخارجى . بل لابد أن يشمل ذلك المجتمع الطلابى أيضا . وهكذا فإن البرنامج الثقافى للجامعة لابد أن يهدف إلى خدمة الجوانب التالية :

١- تثقيف الطلاب :

وذلك من أجل التوجيه الإجتماعى الفكرى وتوجيه الشباب خلقيا ومعنويا . فلا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصصه . وإنما تربيه تربية كاملة دينيا وخلقيا . كما تعمل على إتاحة الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكرى والثقافى والإجتماعي والرياضى وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية . والجامعة أيضا تربى طلابها على حب الخير والإنسانية وعدم التعصب الأعمى وتتيح لهم زيارة شعوب العالم الاخرى والتعرف عليها وتوثيق علاقاتهم مع المنظمات الطلابية الجامعية الأخرى فى العالم . كما تعمل على تنميتهم أيضا من خلال ما تعقده من المؤتمرات والندوات واللقاءات . وعلى الطالب أن يحيا حياة جامعة كاملة فى الجامعة لتصقلة وتهذبه . وفى الجامعة يتشرب الطلاب المفاهيم السليمة والسلوك المثالى . والأساتذة قدوة للطلاب فى السلوك الخلقى والإجتماعى . وهكذا يتربى الطلاب على التقاليد الجامعية السليمة .

٢- تثقيف المجتمع :

إن الجامعة مركز إشعاع ثقافى للمجتمع برمته . وعليها أن تعد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه أهم قضاياه الإجتماعية . ويكون لها برنامج للمحاضرات العامة التى يحضرها أفراد المجتمع . كما تستعين بوسائل الإعلام المختلفة . وتستضيف العلماء والأساتذة من الجامعات الأخرى . ومن خلال التنشيط الثقافى تعمل الجامعة على تنشيط البنية الإجتماعية للمجتمع . فالجامعة اليوم هى جامعة المجتمع تعيش من أجله وتعمل على رفاهيته . ولها دور هام فى تذويب الفوارق الطبقية والحراك الإجتماعى من خلال دورها التربوى ودورها فى تغيير الأصول الإجتماعية للطلاب .

وينبغى أن تنفتح الجامعة على المجتمع . كما ينبغى أن تتفتح أبوابها لأبنائه من غير طلابها النظاميين ليجدوا فى رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الإجتماعية . وعلى الجامعة أن تتحسس آمال المجتمع والأمة لتكون معبرة عنها واعية لها مستجيبة لها متعاطفة معها . ولابد للجامعة أن تستجيب للإحتياجات الثقافية للمجتمع لتسهم من خلال ذلك فى تنشيط بنيته الإجتماعية والارتفاع بمستواه الفكرى والثقافى .

وفى سبيل تحقيق ذلك يجب التوسع فى إنشاء مراكز التعليم المفتوح فى الجامعات المختلفة . ومثل هذه المراكز بدأ يأخذ طريقة وفى كثير من الجامعات . لكنها ماتزال محدودة ويجب أن تصل خدمات هذه المراكز إلى أعداد متزايدة من أفراد المجتمع إلى جانب نظام التعليم بالمراسلة أو التعليم عن بعد . ويمكن الاستعانه بالبرامج التليفزيونية ونظام مؤتمرات والفيديو Video Conference فى توصيل هذه الخدمات .